

العراق العسكرية، خلق أجواء عربية مناسبة لتعاون عربي واسع مع سياستها في المنطقة. وهذا يعني أن نجاح الخطة الأميركية في حل القضية الفلسطينية وتكريس موازين القوى القائمة أصبح يتوقف على مدى تعاون إسرائيل في تنفيذ تلك الخطة، وهو تعاون أثبتت التجارب التاريخية أن من المتعذر ضمانه من دون ضغوط أميركية كبيرة على إسرائيل.

الرفض الإسرائيلي

مما لا شك فيه أن لدى إسرائيل رغبة كبيرة في حل القضية الفلسطينية. إلا أن الحل الإسرائيلي المستهدف هو حل يقوم على تصفية القضية الفلسطينية والغاء حق الشعب الفلسطيني الغاء كاملاً. ولذلك اتجهت إسرائيل، خاصة بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد مع مصر في العام ١٩٧٨، إلى تكثيف سياسة الاستيطان في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وهي سياسة تقوم على مصادرة الأراضي وإقامة المستعمرات اليهودية عليها، وتفريغها، تدريجياً، من سكانها.

قامت الدعاية الصهيونية في الماضي بالمناداة بالسلام مع العرب واتهامهم بتعطيل جهود السلام والسعي للقضاء على إسرائيل. وبالرغم من عدم تجاوب العرب مع الدعوات الإسرائيلية ورفض مبدأ الاعتراف بها لسنوات طويلة، إلا أن إسرائيل افتقدت خلال تاريخها كله الموضوع مع الآخرين؛ إذ في الوقت الذي ترفع فيه أعلام السلام، كانت تسير، بجد، نحو بناء قوة عسكرية للسيطرة على المنطقة العربية، وتخطط، في الوقت عينه، لحرمان العرب من الحصول على مقومات القوة التي تمكنهم من استعادة حقوقهم ومكانتهم على الساحة الدولية. إضافة إلى ذلك، اتجهت إسرائيل، منذ قيامها في العام ١٩٤٨، إلى رفض قرارات هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وأولها القرار الرقم ١٩٤ الخاص بحق العودة للاجئين الفلسطينيين.

بعد خروج مصر من معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي اثر توقيعها معاهدة صلح منفردة مع إسرائيل في العام ١٩٧٩، اتجه العرب، تدريجياً، نحو القبول بمبدأ الاعتراف بدولة إسرائيل وإقامة سلام معها. إلا أن خروج مصر من معادلة الصراع كان قد أدى إلى الإخلال بموازن القوى القائمة لحساب إسرائيل، حيث كان بمثابة خروج القوة العسكرية العربية الأهم ذات القدرة على مواجهة التحذيرات الإسرائيلية والحفاظ على بعض مقومات القدرة العربية. ولقد تبع ذلك إزالة الكثير من مخاوف إسرائيل السابقة وقيامها بالكشف عن نواياها الحقيقية، وهي نوايا كانت ولا تزال تقوم على التوسع واحتلال المزيد من الأرض العربية.

جسد الشق الفلسطيني، كما ورد في اتفاقيتي كامب ديفيد، نوايا إسرائيل التوسعية عندما رفضت مبدأ الانسحاب من على الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وأصرّت، في المقابل، على منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً لمدة خمس سنوات، يتم، بعد مرور ثلاث منها، التفاوض على مستقبل تلك المناطق. ولكن عندما بدأت المفاوضات المصرية - الإسرائيلية في شأن تحديد مقومات الحكم الذاتي، قامت إسرائيل، مجدداً، بالتعبير، عملياً، عن رفضها لمبدأ الانسحاب، وإعادة تأكيد موقفها الثابت من حقوق الشعب الفلسطيني، وهو موقف قام، أساساً، على التنكر الكامل لتلك الحقوق. ولقد ترتب على ذلك توقف المفاوضات، وبالتالي قيام كل من إسرائيل ومصر والولايات المتحدة الأميركية، عملياً، بالتخلي عن التزاماتها الدولية والخلقية التي نصّت عليها اتفاقيتي كامب ديفيد.

في العام ١٩٨١، قامت إسرائيل بالاعلان، رسمياً، عن ضمّ الجولان لجسم الكيان